

الإجابة النموذجية لمقياس نظام التعليم في الجزائر (الحالي)

الجواب الأول:

الفترة الثالثة من 2003 إلى الآن:

نمیز في هذه الفترة وقوع ثلاثة أحداث:

أ - تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

جرى، في ماي 2000، تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي: تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص؛ السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي؛ إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

وقد توجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلاً معمقاً لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكذا الاختلالات التي أفرزتها. وشكل هذا الملف موضوعاً لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس من عام 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات التي يتطلبها تطبيقها وضبط الأجل.

ب - تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين:

وذلك بواسطة الأمر رقم 09/03، المؤرخ في 13 أوت 2003، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 76/35، المؤرخ في 16 أفريل 1976، والمتضمن تنظيم التربية والتكوين.

ومن أهم ما جاء به هذا الأمر:

- إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، في نشاطات الإيقاظ أو كمادة مستقلة،
- فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم، عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.
- وقد جرى بعد صدور هذا الأمر، على المستوى التنظيمي، إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل 3 أطوار، هما:
 - طور التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات،
 - طور التعليم المتوسط ومدته 4 سنوات،
- كما استحدثت هيآت استشارية هي:
 - المجلس الوطني للتربية والتكوين، الذي لم ينشأ بعد،
 - المرصد الوطني للتربية والتكوين،
 - المركز الوطني البيداغوجي لتعليم تلاميذ،
 - المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التربية،
 - اللجنة الوطنية للمناهج.

ج - صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

ويتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 04-08، المؤرخ في 23 جانفي 2008. وهو النص التشريعي، الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية.

وبإتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع، وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها ، على الخصوص:

- ظهور التعددية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية،
- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممر كز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق،
- عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد،

- التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن.
- ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في الحركة الدعوية للعولمة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها، فيما يلي:
- تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري،
- ضمان التكوين على المواطنة،
- انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمي العالمية،
- إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي،
- تثمين وترقية الموارد البشرية.

الجواب الثاني:

يهدف النظام التربوي الجزائري إلى تحقيق عدة مبادئ أساسية، أبرزها:

- **إلزامية ومجانية التعليم:** حق مكفول لجميع الجزائريين من 6 إلى 16 سنة.
- **التحكم في اللغة العربية:** باعتبارها اللغة الرسمية والوطنية وأداة لاكتساب المعرفة.
- **التعريب والجزارة:** استبدال النظام التعليمي الموروث عن الفترة الاستعمارية بنظام وطني عربي الهوية.
- **6التفتح على العلوم والتكنولوجيا:** السعي للعصرنة ومواكبة التطورات العالمية.
- **ديمقراطية التعليم:** ضمان وصول التعليم لكل شرائح المجتمع. (5ن)

مناقشة إمكانية تحقيق هذه المبادئ في ضوء المتغيرات الوطنية و الدولية الراهنة (المتغيرات الوطنية: التعددية السياسية، جودة التعليم، التنوع الثقافي و الاجتماعي، الانفتاح الاقتصادي... إلخ ، المتغيرات الدولية مثل تداعيات العولمة، تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على المجتمعات، المنظمات الثقافية و التربوية العالمية... إلخ) (5ن)

الجواب الثالث:

.دواعي الإصلاح: هناك العديد من العوامل والأسباب التي دفعت بالمسؤولين القائمين على شؤون التعليم للتفكير في عملية اصلاح النظام التربوي في بلادنا، هذه العوامل والأسباب يمكن تصنيفها إلى عاملين:

- عوامل ترجع لأسباب داخلية: وهي رغبة المنظومة التربوية الجزائرية في معالجة نواحي النقص الملحوظ في سير النظام التربوي مع حل مشكلاته المتمثلة في:

- ضعف نوعية التعليم (الممنوح) ارتكاز البرامج القديمة على منطق التعليم دون التعلم). • التسرب المدرسي الكبير والذي أثر سلبا على مردود الاستثمارات التي تقوم بها الدولة. • ضعف أداء المتخرجين من المنظومة. • ازدياد الاحتياجات الاجتماعية والفردية الجديدة التي افرزتها الاستراتيجية التي شهدتها الجزائر في العقدين الأخيرين على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. -

عوامل ترجع لأسباب خارجية: إن عملية الإصلاح تهدف بالضرورة إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة (المتجددة) ومع التوظيف الجيد لكل الامكانيات والمعطيات الذاتية والموضوعية والبشرية والطبيعية على المستوى الحضاري، هذا ما دفع بالنظام التربوي الجزائري إلى التفتح على أفكار جديدة والتي تطمح من خلالها إلى التغيير الحسن والتجديد نحو الأفضل قصد تحسين الأوضاع الداخلية ومسايرة التقدم العام لخلق نظام تعليمي حديث (5ن)